

بيان وفد حكومة جمهورية العراق في سياق اعتماد
تقريره الوطني لآلية الاستعراض الدوري الشامل
19/3/2015

السيد الرئيس

1. قدم وفد بلادي في أكتوبر الماضي تقريره الدوري ضمن الية الاستعراض الدوري الشامل الى مجلس حقوق الانسان ونود ان نشيد مجددا بمستوى الاهتمام الذي ابداه المجلس بالتقرير والذي اسفر عن عدد من التوصيات التي قدمنا الاجابة بشأنها ضمن هذه الفقرة من الدورة العادية الثامنة والعشرين للمجلس.
2. لقد اولت الحكومة العراقية اهتماماً خاصاً للتوصيات التي صدرت عن مجلسكم الموقر بعد الحوار التفاعلي الذي رافق الاستعراض الدوري في جولته الثانية، وقد اقر مجلس الوزراء بقراره المرقم 107 لسنة 2015، الموافقة على الغالبية العظمى من التوصيات، باعتبار ان تنفيذ التوصيات هو جزء من تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الانسان 2013-2017، والتي يمكن ايجاز اهدافها بما يلي:
 - تحسين وضع حقوق الإنسان وجعل ذلك جزءا اساسيا في سياق السياسة العامة للدولة.
 - جعل الخطة أداة للإدارة العامة السليمة والحكم الرشيد، وتقوية سيادة القانون.
 - تشجيع بيئة التسامح والانسجام واحترام التنوع الثقافي والديني والقومي وتعزيز التلاحم الوطني.
 - تحسين برامج قطاعات التعليم والصحة والإسكان والتغذية والخدمات الاجتماعية، وتحقيق العدالة.
 - تعزيز مبادئ حقوق الانسان داخل الحكومة و في المجتمع الأوسع وذلك بتشجيع المنظمات والمواطنين لتعزيز النشاط في ميدان حقوق الإنسان.
 - اتباع نهج شامل ومنظم بحماية وتعزيز حقوق النساء والأطفال والأقليات والمجموعات الهشة.
 - تعبئة الموارد المحلية والدولية من خلال برامج التعاون الفني مع الشركاء.

السيد الرئيس

3. لقد تلقى العراق خلال مناقشة تقريره الدوري الثاني في اكتوبر الماضي 229 توصية وقد شكلت إثر ذلك لجنة وطنية لدراسة التوصيات واتخاذ الموقف المناسب بشأنها، ضمت ممثلين عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارات الخارجية، وحقوق الانسان، الداخلية، التخطيط، العدل، وزارة الدولة لشؤون المرأة ومجلس القضاء الأعلى وممثلين عن حكومة إقليم كردستان.
4. عقدت اللجنة اجتماعات عديدة والتقت بعدد من منظمات المجتمع المدني والعديد من الناشطين في ميدان حقوق الانسان لتكوين رؤية مشتركة والعمل لتنفيذ التوصيات بما

يتناسب مع البرنامج الحكومي، وبما لا يتعارض مع الدستور والتشريعات الوطنية النافذة.

5. اقترحت اللجنة على الحكومة قبول 76% من التوصيات وبذلك فان حكومة بلادي قبلت 175 توصية فيما تعذر عليها قبول 54 توصية، بالشروط السياسية والاجتماعية السائدة حالياً في البلاد.

6. ان تاييد حكومة العراق للتوصيات يتوافق مع مبادئ دستور الدولة الدائم والثوابت الوطنية والأعراف والقيم الاجتماعية وكذلك مع خطة التنمية وبرنامج الحكومة للفترة من 2014 ولغاية 2018. وفي الحقيقة فان الغالبية العظمى من التوصيات المقبولة تمثل جزءاً من البرنامج الحكومي الذي التزمت به حكومة د. حيدر العبادي والذي تضمن مايلي:

- تفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة على المستويات كافة، وضع مؤشرات ومعايير لقياس وتقييم الاداء تستعين بها السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية للوقوف على الاداء، والمحاسبة دورياً و سنوياً وتفعيل دور الجهات الرقابية التي ينبغي ان تخضع هي الاخرى للرصد والتقييم.
- الفصل بين المناصب السياسية والإدارية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص القائم على أساس الكفاءة والجدارة، وإبعاد المؤسسات التنفيذية عن التأثير السياسي لتحقيق مكاسب سياسية اودائية، واحترام صلاحيات ومهام تشكيلات الدولة وفقاً لقوانينها، وما اقره الدستور في تحقيق التوازن بين مكونات شعب العراق في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي لتنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية.
- الالتزام الصارم بمبادئ حقوق الانسان في مؤسسات الدولة كافة الأمنية منها بشكل خاص وحماية المواطن من الانتهاكات والتجاوزات والعمل على استكمال الموارد والقدرات اللازمة التي تمكن مفوضية حقوق الانسان من تفعيل دورها.
- حصر السلاح بيد الدولة، وحظر أي تشكيل مسلح خارج سيطرة الدولة حسب ما نص عليه الدستور.
- الحرص على أن تؤدي القوات الأمنية واجباتها في حماية المواطنين والأبرياء وتفادي إلحاق الأذى بهم وبممتلكاتهم أثناء مكافحة الارهاب.
- توسيع نطاق شمول أنظمة الضمان الاجتماعي والتقاعد، وتغطية العاملين في القطاع الخاص وذوي الحرف والمهن والعاملين لحسابهم الخاص بما يحقق استقراراً اجتماعياً وتخطيطاً أفضل لسوق العمالة وخفض معدلات البطالة.
- التعاون والتنسيق مع مجلس النواب في مجالات التشريع والرقابة، وبما يمكن السلطتين التنفيذية والتشريعية من اداء دورهما وتكاملهما من اجل تحقيق المصالح الوطنية وخدمة المواطنين.

- إخضاع الخلافات والقضايا المالية والإدارية والقانونية في المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية إلى حكم الدستور والقانون من خلال الهيئات الاتحادية المختصة، دون إخضاعه أو للتوافقات السياسية.
- التعاون المثمر والبناء في الجانب الأمني، وتحشيد الموقف الدولي لمواجهة الإرهاب في العراق واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تجريم الأفعال الإرهابية التي يتعرض لها العراق.
- الالتزام بالمبادئ الأساسية التي وردت في وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية واتخاذ ما يلزم بشأنها في المواد وفق المدد الزمنية على أساس الالتزام بالدستور والعمل بجميع مواده وبنوده من دون انتقائية، وحل جميع الخلافات والمشاكل العالقة على أساسه باعتباره الجامع المشترك لكل العراقيين.

7. أما التوصيات التي تعذر قبولها في الوقت الحاضر فإن وفدنا يود توضيح التالي:

- إن الأمر له صلة بتعقيدات الوضع السياسي والأمني الصعب الذي يعيشه العراق نتيجة للهجمات الإرهابية، وخصوصاً هجوم تنظيم داعش وسيطرته على مناطق ومحافظات عراقية، وانشغال مؤسسات الدولة بمحاربه ومكافحة الإرهاب،
- احتفاظ العراق بحقه السيادي باتباع النظام القانوني الملائم، بما ينسجم مع الأعراف والقيم والتقاليد الاجتماعية للشعب العراقي، وبما لا يتعارض مع الالتزامات الدولية.
- الشعور بأن التشريعات المطلوبة للايفاء بالالتزامات الناتجة عن قبول تلك التوصيات بحاجة إلى إطار زمني أطول مما هو متاح ضمن آلية الاستعراض الشامل.
- إن الحكومة العراقية ستعمل جاهدة على إعادة النظر في التوصيات التي تعذر قبولها في الوقت الحاضر واتخاذ التدابير اللازمة لتغيير الموقف بشأنها قبل موعد مناقشة التقرير القادم.

8. لقد ناقش العراق تقاريره الدورية للجنة مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ولجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD) عام 2014، و تقريره الوطني للجنة حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري الأول، المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري الثاني الخاص بإشراك الأطفال بالنزاعات المسلحة في شهر كانون الثاني من العام الجاري، وكافة التقارير الدورية الوطنية الأخرى المترتبة عليه جراء انضمامه للاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان خلال هذا العام ومنها اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT)، اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CED)، والعهد الدولي للحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (CCRP).

السيد الرئيس

9. يتعرض العراق الى هجمة إرهابية يقوم بها كيان داعش الإرهابي منذ حزيران الماضي حيث تمكن التنظيم من السيطرة على أجزاء من الأرض العراقية، وارتكب جرائم وحشية ترتقي لمستوى جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، تمثلت بمذابح بشعة واعدامات جماعية للسجناء والعناصر غير المسلحة من الجنود الأسرى ورجال الدين والمدنيين العزل والأطفال والنساء الذين رفضوا الإرهاب كما سبى النساء من الأيزيديين والأقليات الأخرى، وارتكب جرائم التهجير القسري والقتل العشوائي والتعذيب والانتهاكات الجنسية ضد النساء والأطفال والزواج القسري، وهدم الأضرحة ودور العبادة والشواخص التاريخية والأثر الثقافي كما جرى مؤخرًا في متحف الموصل وتجريف وتخريب مدينة نمرود الأثرية ومدينة الحضر.

10. وفي مجزرة مروعة قام كيان داعش الإرهابي في 12/6/2014 بجريمة قتل جماعية لأكثر من 1700 عسكري ومدني منزوعي السلاح من قاعدة سبايكر العسكرية وذلك بإطلاق الرصاص عليهم وهم مكتوفي الأيدي، والقاء جثثهم في نهر دجلة، أوفي حفر كبيرة أصبحت مقابر جماعية وشواهد لواحدة من أبشع صور التكتيل الجماعي، قام منفذوها الأشرار بتصوير بعض فصولها ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، امعانا بالجريمة وتحدي الرأي العام، بالضبط كما حدث مع صحفيين وناشطين ومدافعين عن حقوق الإنسان ومختطفين من جنسيات مختلفة بريطانية ويابانية وأمريكية وأردنية وفرنسية وغيرها.

11. لقد أثبتت المواجهات الأخيرة مع الإرهاب بان القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية والحشد الشعبي وقوات البيشمركة وبناء العشائر تقوم بدور موحد، بناء على نداء المرجعية الدينية الرشيدة في النجف الأشرف، بالجهاد ضد الإرهاب، وظهرت جليا مظاهر وحدة وتماسك الشعب العراقي بكافة أطيافه، ودعم واسناد الدول الصديقة والشقيقة، سواء في المجال العسكري أو الإنساني، وقد لعب ذلك دوراً كبيراً في إيقاف توسع عصابات داعش، وتحرير مناطق شاسعة من سيطرتها ومحاصرتها في مساحات ضيقة كما حدث في محافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين.

12. إن ما آلت إليه ظروف عدد من المحافظات التي تعرضت للهجمات الإرهابية اقتضت أن تتبنى الحكومة خطة عمل طارئة لمعالجة تداعيات تلك الهجمات، ولا سيما معالجة مشكلة النازحين وتأمين متطلبات معيشتهم وتأمين السكن المناسب، وتنظيم التحاق أبنائهم وبناتهم بالمدارس، وتوفير المستلزمات الصحية، حيث يواجه الكثير من الأطفال خطر الموت، وخاصة حديثي الولادة، الذين يولدون في بيئة غير صحية في أماكن النزوح، وبهذا الصدد فإن حكومة بلادي تأمل من الدول الاعضاء تقديم الدعم الإنساني وخصوصاً لفتي الأطفال والنساء.

13. إن الظروف التي تعرض لها العراق قبل وبعد أحداث 2003 أفرز أوضاعا غير مسبوقة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، تركت آثارها على الأطفال ونحن ندرك أن أمام العراق تحديات جدية لتنفيذ التزاماته كما حددتها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين، ونشير إلى أن الجهات المختصة تعمل بشكل متواصل في مجالات التعليم والرعاية الصحية والحماية للارتقاء بتنفيذ مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وتطوير الأطر التشريعية وتشكيل المؤسسات الخاصة بالطفولة، وبهذا الميدان تجب الإشارة إلى استحداث المؤسسات التالية التي تسهم بتحقيق ذلك:

- محكمة الأسرة
- أربع محاكم مختصة بالعنف الأسري
- مديرية حماية الأسرة في وزارة الداخلية
- مكاتب تتلقى الشكاوى للمواطنين في جميع المؤسسات الحكومية تتبع إلى دائرة شؤون المواطنين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- المفوضية العليا لحقوق الإنسان لها أيضا اختصاص في تلقي الشكاوى الخاصة بحقوق الإنسان.
- تأسيس خط هاتف ساخن في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لحماية الاطفال وتقديم الخدمات لهم ويقوم بالإحالة إلى أخصائي اجتماعي وأخصائي عقلي وأخصائي طبي وخدمة رعاية بديلة وخدمات إيوائية وخدمات قضائية والشرطة الاجتماعية والمستشفيات.

14. وعلى صعيد التشريعات فقد صدر قانون مكافحة الاتجار بالبشر، وقانون حظر الألعاب المحرّضة على العنف عام 2013، وقانون منحة تلاميذ وطلبة المدارس الحكومية عام 2014، وقانون الحماية الاجتماعية عام 2014، وقانون محو الأمية 2011، وقانون منع إكراه العراقي على تغيير قوميته 2012، وقانون ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة 2013، وقانون مكافحة التدخين 2012، قانون حقوق وامتيازات المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة 2011 في إقليم كردستان.

15. وفي مجال حقوق المرأة فقد تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، واستراتيجية النهوض بالمرأة وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325 بشأن المرأة والسلام والامن، ويعتبر العراق نسبيا سباقا في تنفيذ القرار والاستجابة لاحتياجات ومصالح المرأة في العراق.

16. وفيما يتعلق بتمكين المرأة سياسيا فقد وفرت الظروف الجديدة شروطا افضل لمساهمة المرأة في السياسة، حيث تتبع الية الحصص (الكوتا) بتخصيص 25% من مقاعد البرلمان للنساء، وتشغل النساء في مجلس النواب الحالي 83 مقعدا من أصل 328 مقعد نيابي، وقد تم انتخاب 22 امرأة منهن دون الاستناد الى نظام الحصص، مما يعكس زيادة الوعي بإمكانيات المرأة على المشاركة السياسية، كذلك توجد في

مجالس المحافظات 117 امرأة، وفي برلمان إقليم كردستان توجد حاليا 36 امرأة من مجموع 111 مقعد نيابي.

17. لقد حقق العراق تطورا ملحوظا في مجال النهوض بواقع المرأة من خلال اقرار العديد من الاستراتيجيات الوطنية وتبني العديد من السياسات والبرامج العامة واهمها:

- استراتيجية التخفيف من الفقر
- خطتنا للتنمية الوطنية للأعوام 2010-2013 و2014-2017.
- سياسة التشغيل الوطنية
- برامج الاقراض
- برامج الاسكان
- تأسيس العيادات القانونية والاجتماعية في دوائر شؤون المواطنين في كافة مؤسسات الدولة
- الخطة الوطنية لحقوق الانسان
- استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة
- استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة في كردستان
- اشتراك الحكومة الاتحادية مع حكومة إقليم كردستان بإطلاق الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن 1325 بتاريخ 6/2/2014

18. كما نفذت سلسلة من البرامج الخاصة بالمرأة منها:

- تأسيس شبكة الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي لخمس قطاعات وزارية بدعم من UN WOMEN
- إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في برنامج الإصلاح الإداري ضمن مشروع تحديث القطاع العام في إطار التعاون بين العراق والأمم المتحدة
- فتح مكاتب المساعدات القانونية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- تطوير اقسام حماية الاسرة بدعم صندوق التمويل السكاني للأمم المتحدة UNFPA
- تمكين المرأة اقتصاديا من خلال ضمان نسب للنساء في التعيينات والقروض، والمجمعات السكنية وزيادة تخصيصات الرعاية الاجتماعية
- تأسيس مركز سيدات الاعمال بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية
- انشاء صندوق تنمية المرأة
- فتح مكاتب للمرأة في المحافظات
- تأسيس المركز الوطني لأبحاث المرأة في جامعة بغداد

19. كما سعت حكومة العراق الى الاهتمام بالجانب التشريعي لحماية حقوق الانسان بشكل عام وبضمنها حقوق المرأة وكان من اهم الانجازات في هذا المجال مايلي:

• قانون القروض الميسرة لدعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم 10

لسنة 2012

• قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012

• قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم 38 لسنة 2013

• تعديل قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 لسنة 1980 والذي تضمن شمول المشردات والموقوفات والمحكومات بإعانة شبكة الحماية الاجتماعية

• قرار مجلس الوزراء المرقم 178 لسنة 2013 الذي تم بموجبه مضاعفة أجر العامل غير الماهر في القطاعات الاقتصادية المختلفة ليصبح 250 ألف دينار بدلا عن الأجر السابق الذي كان 120 ألف دينار شهريا.

20. لقد تسبب الهجوم الارهابي على العراق نزوح حوالي 2.6 مليون مواطن، يتوزعون في محافظات العراق كافة وان الأمم المتحدة على دراية كاملة بالوضع الإنساني التي يعانيها هؤلاء للنازحين، وقد خصصت الحكومة العراقية مبالغ مالية كمنح طارئة وبالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يونامي والمنظمات الدولية ذات الصلة فضلاً عن ذلك قامت الحكومة العراقية برصد جزء كبير من موازنتها لهذا العام 2015 لدعم واقع النازحين العراقيين وتوفير المعونات الإنسانية الطارئ كمواد غذائية والبسة وأغطية وخيم.

21. كما قامت الحكومة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بتوفير الاحتياجات الصحية وخاصة للنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة من الادوية والمستلزمات الصحية الأخرى، وكذلك الحال بقدر تعلق الامر بوزارة التربية ووزارة التعليم العالي حيث تم تمديد فترة اجراء الامتحانات للسنوات الدراسية وإرسال لجان تدريسية الى مخيمات النازحين وتسهيل الالتحاق بالمدارس وتوفير يد العون والمساعدة لهم وبالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة .

22. وفي الختام يود وفد بلادي ان يعرب عن التزامه الكامل بالآليات الدولية المعنية بحقوق الانسان ويؤكد التزامه الطوعي التام مع جميع الشركاء الدوليين لإنجاح الية الاستعراض الدوري الشامل بما يعزز من حالة حقوق الانسان في العالم. ويدعو المجتمع الدولي الى تقديم المساعدة الفنية اللازمة للعراق الذي يواجه الإرهاب دفاعاً عن شعبه وارضه وارثه الثقافي والحضاري وبما يضمن تعزيز واحترام حقوق الانسان لكافة مكوناته واطيافه.

وشكراً

